الأمم المتحدة S/2011/726

مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2011
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه مذكرة مفاهيمية مقدمة لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة المقرر عقدها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والمتعلقة بتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة التي أعدها رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

جوزيه فيليبي **مواريس كابرال**
السفير

231111 231111 11-60353 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن أساليب العمل

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

١ - بُذلت جهود كبيرة طوال العقدين الماضيين لتعزيز شفافية مجلس الأمن وكفاءته. ومنذ عام ١٩٩٣[(١)]، حينما أُثيرت شواغل بشأن زيادة اتجاه مجلس الأمن إلى الانغلاق على نفسه لإجراء مشاورات غير رسمية من أجل اتخاذ القرار[(٢)]، وحتى عام ٢٠٠٦، عندما بدأ الشروع في استعراض كبير لممارسة المجلس لأساليب عمله، يمكن تحديد العديد من التطورات الإيجابية. وبصفة خاصة، في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أوصت وثيقته الختامية بأن يواصل مجلس الأمن ''تكييف أساليب عمله بغية زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله''[(٣)]، بذل مجلس الأمن جهدا متضافرا لاستعراض أساليب عمله. ولهذه الغاية، قام المجلس بتنشيط فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وبغية تحسين التركيز والاستمرارية، قام المجلس بالتخلي عن ممارسة التناوب في تولي الرئاسة شهريا من رئاسة لأخرى، واستعاض عن ذلك بتعيين رئيس وحيد للسنة. وضُمنت نتائج هذا العمل في مذكرة من الرئيس صدرت في تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507).

---

(١) انظر تاريخا موجزا لذلك في Security Council Report Inc., Special Research Report 2007, No. 3 (18 October 2007) (www.securitycouncilreport.org), "*The process of reform of the working methods really began in 1993…Several initiatives were launched reflecting concern by some Council members about the need to make the body more transparent and accountable, as well as more efficient and capable of handling various crises at once*". وفي عام ١٩٩٤، نظم مجلس الأمن لأول مرة مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله. انظر أيضا، في مجال تحقيق التوازن في الممارسة المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن، الورقة المفاهيمية التي أعدتها بلجيكا للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٨ (S/2008/528، المرفق) والورقة المفاهيمية التي أعدتها اليابان للمناقشة المفتوحة في عام ٢٠١٠ (S/2010/165، المرفق). انظر: Security Council Report Inc., Special Research Report 2010, (30 March 2010)، وللاطلاع على استعراض شامل لـ "the latest developments in the SC concerning its methods of work".

(٢) Security Council Report Inc., Special Research Report 2007, No. 3 (18 October 2007), "In order to accommodate the increased workload and cope with continuous discussions on often very sensitive issues the council turned more an more to the practice of convening the vast majority of its meetings in closed consultations of the whole".

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٥٤.

وواصل الفريق العامل معالجة هذه المسألة في السنوات التالية. وحاليا، ظل الفريق يعمل تحت رئاسة البوسنة والهرسك (بعد رئاسة اليابان في عام ٢٠٠٦، ترأست الفريق العامل سلوفاكيا ثم بنما، ثم ترأسته اليابان مرة أخرى في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠). وأتاحت المناقشات المفتوحة التي عقدها المجلس[٤] الفرصة لمشاركة عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا في مداولات المجلس بشأن أساليب عمله.

وخارج نطاق مجلس الأمن، استمرت مناقشة أساليب العمل في الجمعية العامة، خاصة في إطار الفريق المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن[٥] وجولات المفاوضات الجارية بين الحكومات بشأن هذه المسألة. وقُدمت عدة مقترحات ونوقشت في تلك السياقات، بما يشمل مقترحات قدمتها مجموعات الدول أو المنظمات الإقليمية، وقد وردت الإشارة إلى العديد منها في مجموعة المقترحات المقدمة من مجموعة الدول المسماة ''بمجموعة الخمس الصغيرة'' (الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين).

٢ - والمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر، تحت رئاسة البرتغال، ستكون المناقشة الرابعة التي يجريها المجلس بشأن هذه المسألة. وستستفيد المناقشة من المناقشة السابقة التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بمبادرة يابانية، والتي سبقت اعتماد مذكرة، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، تستعرض جميع المذكرات السابقة بشأن أساليب عمل المجلس (S/2010/507). وبالفعل فإن المذكرة، التي تتضمن ١٣ مجالا متصلا بممارسات المجلس، قامت باستكمال المذكرة السابقة لعام ٢٠٠٦[٦] وزيادة تطويرها وتوسيع نطاقها. وستشكل المناقشة المفتوحة المقبلة فرصة لكي يقوم المجلس، بالاشتراك مع الوفود المهتمة من العضوية الأوسع نطاقا، بالنظر في تنفيذ المذكرة وتحديد الاتجاهات الإيجابية والممارسات

(٤) عُقدت أول مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل في عم ١٩٩٤. وعقب اعتماد المذكرة المقدمة من الرئيس (S/2006/507)، وبعد عقد الجلسة بصيغة آريا في عام ٢٠٠٧ (مبادرة سلوفاكيا)، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (برئاسة بلجيكا) ركزت على تنفيذ مذكرة عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠١٠، خلال رئاسة اليابان للمجلس، نظمت اليابان المناقشة المفتوحة الثالثة، في ٢٢ نيسان/أبريل.

(٥) الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

(٦) تضمنت المذكرة، في جملة أمور، فرعا جديدا بشأن ''بعثات مجلس الأمن''. وأضافت المذكرة أن الغرض من الملاحظات الاستهلالية أو الإحاطات الإعلامية المخصصة التي يقدمها أعضاء الأمانة العامة يتمثل، كقاعدة عامة، في تكملة وتحديث التقارير الكتابية للأمين العام. وتم إضفاء المزيد من التوضيح على بعض جوانب قائمة المسائل الخاضعة لنظر المجلس، والتأكيد على التواصل المنتظم مع لجنة بناء السلام، وتم إدراج مبادئ توجيهية للتقرير السنوي كذلك.

الناجحة لزيادة الكفاءة والشفافية. وبوسع المناقشة أيضا تحديد نواحي القصور والمجالات التي تحتاج إلى إدخال تكييفات عليها.

٣ - وفي المناقشتين الماضيتين، تظل مسائل الشفافية والتفاعل مع غير الأعضاء وكفاءة المجلس تشكل المواضيع الرئيسية المقترحة للنقاش، وذلك بهدف تحديد سبل تحسين كل هذه الجوانب.

وينبغي للتدخلات أن ترمي إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن الممارسة الأخيرة لمجلس الأمن بما في ذلك مدى تنفيذ المذكرة آنفة الذكر (S/2010/507) والكيفية التي يحرز بها المجلس تقدما في ذلك المجال. والاقتراحات المتعلقة بتدابير عملية تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة وتفاعل المجلس مع عضوية الأمم المتحدة عموما، والتي يمكنها أن تؤثر على الطريقة التي يدير بها مجلس الأمن أعماله اليومية، من شأنها أن تكون مفيدة بصفة خاصة.

ويمكن توجيه النقاش حول أسئلة شتى تتعلق بهذه السنوات الثلاث، بما يشمل ما يلي:

- أهمية مواصلة وتعزيز اتجاه عقد جلسات عامة، بما في ذلك عقد جلسات إحاطة ومناقشات عامة، دون الإقلال من جدوى المشاورات التي يجريها المجلس بكامل هيئته لاتخاذ قراراته.
- السبل المفيدة لزيادة الكفاءة في المناقشات المفتوحة (من قبيل توقع الوقت الكافي لإعداد المساهمات المفيدة من الدول الأعضاء؛ وتصميم السبل العملية للحد من وقت الجلسات وتقصير طول المداخلات، مع تعزيز المشاركة الأوسع نطاقا في الجلسات العامة؛ وكفالة أن تعكس الوثائق الختامية للمناقشات المفتوحة المساهمات ذات الصلة من جميع المشاركين؛ وتعزيز ورود مشاركات أكثر تركيزا باستخدام الورقات المفاهيمية والأسئلة الإرشادية التي سيتم تناولها).
- ممارسات تعزيز تفاعل مجلس الأمن مع الجهات الفاعلة من قبيل الدول أو الأطراف المعنية؛ والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من خلال الاستخدام الأكثر تواترا لصيغة آريا في عقد الجلسات بوصف ذلك سبيلا غير رسمي وعمليا ومفيدا لتفاعل المجلس مع الأفراد والكيانات الأخرى أو استخدام جلسات الحوار التفاعلي غير الرسمية[٧]، حسب الاقتضاء.

(٧) مؤخرا، وافق المجلس على ''صيغ'' للجلسات أكثر ابتكارا، من قبيل صيغة ''الحوار التفاعلي غير الرسمي''، انظر Security Council Report Inc., Special Research Report, No. 1 (30 March 2010) sect. 5.2.

- جعل تفاعل المجلس مع البلدان المساهمة بقوات أكثر موضوعية، وربما قد يكون ذلك باستخدام المذكرات المفاهيمية أو الأسئلة الإرشادية التي سيتم تناولها بالنقاش.
- تعزيز دور لجنة الأركان العسكرية.
- تحسين تفاعل المجلس مع رؤساء لجنة بناء السلام وتشكيلات اللجنة المخصصة لبلدان معينة.
- تعزيز دور رؤساء المجلس في التفاعل مع العضوية الأوسع نطاقا، بسبل منها الإحاطات الإعلامية الشهرية والجلسات غير الرسمية لاختتام الأعمال في نهاية كل فترة رئاسة.
- تعزيز تفاعل رؤساء المجلس مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.
- كفالة قيام مجلس الأمن سنويا بإبلاغ الجمعية العامة بالمزيد من المعلومات بالتشجيع على المشاورات التفاعلية مع العضوية الأوسع نطاقا قبل اختتام تقرير المجلس وتقديمه إلى الجمعية ووضع السبل الكفيلة بتقديم معلومات أكثر موضوعية وتحليلية عن الحالات الخاضعة لنظر المجلس وعن عمل الهيئات الفرعية له.
- أهمية ''التقييمات الشهرية'' التي يجريها الرؤساء لعمل المجلس[٨].
- السبل الكفيلة بزيادة الشفافية والتفاعل والكفاءة أيضا في عمل الأجهزة الفرعية، ولا سيما لجنة الجزاءات، تنفيذا لتوصيات الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات[٩].

---

(٨) انظر التطورات الأخيرة في الوثيقة S/2010/507 بشأن التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة.

(٩) أُنشئ في عام ٢٠٠٠ (S/2000/319)، وترأسه لأول مرة السفير أنوار الكريم تشودري ممثل بنغلاديش مع قيام الفريق العامل بوضع استعراض شامل لمسائل الجزاءات. وفي أواخر عام ٢٠٠٦، قدم الفريق العامل، برئاسة اليونان، تقريرا شاملا بشأن الموضوع (S/2006/997)، مع التركيز على الجوانب التالية: تصميم الجزاءات؛ والتنفيذ؛ والتقييم والمتابعة؛ والرصد والإنفاذ؛ وأساليب عمل اللجان؛ والمعايير المنهجية أو تقارير آليات رصد الجزاءات؛ والمعايير وأفضل الممارسات لوضع شكل قياسي للتقارير آليات رصد الجزاءات. وبموجب قرار المجلس ١٧٣٢ (٢٠٠٦)، أحاط المجلس ''علما مع الاهتمام بأفضل الممارسات والأساليب الواردة في تقرير الفريق العامل'' وطلب إلى هيئاته الفرعية أن ''تحيط علما هي الأخرى'' بها، بعد أن اعتبر أن ولاية الفريق العامل قد أُنجزت بذلك.